جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم الإعلام والإتصال

محاضرات مقياس مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال

"السداسي الثاني"

السنة: الثانية إعلام

إعداد: الأستاذة مكيري مالية

السنة الجامعية: 2019-2020

ملخص:

سيتم التركيز خلال السداسي الثاني لمادة "مدخل إلى علوم الإعلام والإتصال" الموجهة إلى مستوى الثانية إعلام/ ليسانس، على المواضيع الرامية إلى إحاطة الطالب بمختلف المعارف الأكاديمية المتعلقة بالأطر النظرية التي ساهمت في تفسير العلاقة بين النظام السياسي والأنظمة الإعلامية، حيث توصل الباحثون إلى أن هيمنة نظم سياسية –التي تعاقبت على مر الزمن– ترتب عنها تطبع كل جوانب الحياة بما فيها قطاع الإعلام بطابع تلك النّظم على اختلاف أنواعها وتعدّد اتّجاهاتها، حيث أن وسائل الإعلام تعد بمثابة اللسان الناطق للأنظمة الحاكمة، فالإعلام في كل دولة ما هو إلا انعكاس لصورة نظام الحكم السائد فيها، إذ لا يمكن الفصل بين خصائص الإعلام ووظائفه في مجتمع ما، وبين النظام السياسي العام المطبّق فيه، من هنا ظهرت نظريات خاصة بالصحافة والإعلام في العالم تفسر العلاقة القائمة بين النظام السياسي الحاكم ووسائل الإعلام، وقد عملت مدارس إعلامية غربية على وضع تصنيفات لهاته العلاقة إذ تم التوصل إلى يسمى بالنظريات الإعلامية الأربع، وهي: نظرية السلطوية، والنظرية الليبرالية (الرأسمالية أو الحرية أو الديمقراطية)، والنظرية الاشتراكية (السوفياتية)، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، وعليه سوف يتم التطرق إلى كل من هذه النظريات على حدى مع محاولة رصد أهم الفروقات القائمة بين تلك الأطر النظرية.

محتويات البرنامج المقترح: النظريات المفسرة لملكية وسائل الإعلام:

1- النظرية السلطوية.

2- النظرية الشيوعية.

3- النظرية الليبرالية.

4- نظرية المسؤولية الاجتماعية.

5- مقارنة بين النظريات الإعلامية الأربعة.

المحاضرة رقم01: النظرية السلطوية من منظور إعلامي.

تمهيد:

لقد اختلف الكثيرون في تصنيف النظم الإعلامية الموجودة في العالم وهذا ما يبرر وجود عدة تصانيف للكثير من الباحثين من بينهم "رايت" سنة 1959 الذي صنفها إلى سوفيتية _صينية_بريطانية_كندية_أمريكية ثم أنظمة الدول الغير صناعية، كما أن هناك اجتهاد نيمرواس سنة 1964 الذي رأى أنه توجد هناك أنظمة إعلامية تخضع لإرادة الدولة وأخرى يديرها العموم وثالثة يمكن وصفها بالمشاركة العامة ورابعة تدار كمشروع خاص أي ملك للخواص، وكانت هناك عدة تصانيف أخرى لكن التصنيف الذي حقق نوعا من الاتفاق هو تصنيف الثلاثي سيبرت و بيترسون وشرام)SIEBERT, PETERSON & SCHRAMM سنة 1956 الذين قاموا بتصنيف الأنظمة الإعلامية إلى أربعة هي: السلطوية، الليبرالية، الشيوعية، والمسؤولية الاجتماعية، وكان هذا التصنيف ارتكازا على الأنظمة الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمعات وخاصة بحسب نظام الحكم السائد ليكون المرجع للحكم عل نوع النظام الإعلامي الموجود، وسوف يتم التفصيل في كل نظرية على حدى على النحو التالي:

1- النظرية السلطوية في الإعلام:

أولا: مفهوم النظرية السلطوية:

يقصد بالسلطوية عدم مقدرة الشعب على الحكم، وأنّ الحكم يجب أنْ يكون منفردًا بيدِ الحاكم والسلطة التي تتبعه، فلا يجور لأفراد الشعب أنّ يتسلّموا مقاليد الحكم؛ فهم لا يقدرون عليه،

وعليه فالنظام السلطوي الذي يعرف أيضا نظام السلطة المطلقة، يعد من أنظمة الحكم المستبدة وتتمثل في حكم الإمبراطور المستبد أو الديكتاتور غير المؤمن بالحرية أو الديمقراطية ولا يسمح بمشاركة الشعب في الحكم على الإطلاق، وتستند السلطة باعتبارها نظاماً من أنظمة الحكم على فكرة) الحق الإلهي (وعلى الفكرة القائلة في أوروبا خلال القرون الوسطى) بأن الحاكم هو ظل الله وخليفته في الأرض.

وقد ساد هذا المنظور الفكري في أوربا في الفترة الممتدة بين القرنين 16و17 في إنجلترا وهي الفترة التي ظهرت خلالها الصحف، حيث يقوم البناء النظري في النظام السلطوي على مبدأ أن الصحافة أساس خدمة السلطة الحاكم، وهي الذراع الإعلاميّ للدولة، **وتقوم هذه النظرية على ثلاثة ركائز أساسية هي:**

1– **مذهب الحق الإلهي** والذي اعتمد عليه الملوك في الحكم وتوارثه خلفاؤهم من بعدهم.

2– **الكنيسة** اعتبرت نفسها مصدرا للتفويض الإلهي وتمكنت بذلك من السيطرة على الرأي العام وحق التعبير.

3– **التاريخ الطويل للفلسفة السياسية لفكرة التسلطية** والتي اعتبرت الركيزة الأساسية لهذا المنظور، ترى النظرية السلطوية بأن المواطنين عليهم طاعة السلطة وخدمتها وأن السلطة تسبق الفرد في ميزان قيام المجتمع وتقود خلفية هذه النظرية ونظرتها لقدسية الدولة إلى مساهمة العديد من الفلاسفة والمفكرين منهم أفلاطون الذي يرى بأنه لا يمكن لكل الأفراد المساهمة في السلطة ويقول إذا كانت هناك مشاركة بالمثل في الدولة الواحدة فإنها ستعرف التفكك لا محالة وعلى هذا فإن هناك نخبة داخل المجتمع هي التي تملك السلطة ولها الحق في إقرار القوانين وتنفيذها و إن كانت خاطئة.

بالإضافة إلى أفكار أفلاطون التي تمتد إلى العهد اليوناني فإن أفكار ميكيافليي وهوبس قد أعملت الدعائم النظرية لهذا النظام من حيث إعطاء الأولوية في إطار نظام القيم الاجتماعية إلى السلطة والدولة وأن الفرد عليه أن يخدم هذه الأخيرة لسلامة النظام واستقراره هذا ما يؤكده هيغل في قوله أن الدولة هي روح الأخلاق وأصل القيم وهي المشيئة والعقل.

وكانت تنظر إلى الفرد بوصفه تابعا للدولة وأمور الحكم ومقاليده تكون في يد الحاكم الذي يستمد قوته ونفوذه من الحق الإلهي وبالتالي له الحق في تنظيم كافة أمور الحياة في الدولة وتوجيه أفرادها ومؤسساتها وخدمتهم.

المحاضرة رقم02 "تابع للنظرية السلطوية"

ثانيا: النظرية السلطوية من منظور إعلامي:

1– وظائف وسائل الإعلام في إطار المنظور السلطوي:

في ضوء النظرية السلطوية كان مهمة الإعلام خدمة سياسة الدولة، والمحافظة على استقرار النظام والتأكد من بقاء الوضع على ما هو عليه، حيث تتلخص وظائف الإعلام على النحو التالي:

–يقتصر دور الصحافة في ظلّ فلسفة النظرية السلطوية على مجرد أنّها ناقل للمعلومات من السلطة للشعب، ويتم نقل المعلومات للشعب واطلاعه على القرارات والسياسات المختلفة وتأييدها دون أنّ تتيح الفرصة لإبداء الرأي فيها أو مناقشتها أو توصيل صوت الشعب للمسؤولين.

– تمنع وسائل الإعلام من نقد وتقييم أعمال وبرامج الدولة.

– تقوم وسائل الإعلام في إطار المنظور السلطوي بتوجيه المناقشة حول المسائل المطروحة في الاتجاه الذي يخدم السلطة المركزية وكانت مضامين ووسائل الإعلام الموجهة إلى الجماهير الواسعة تفرض عليها رقابة خاصة حتى لا تثير لديها اهتمامات وتطلعات خارجة عن نظام إدراكها.

–بحسب هذه النظرية، يجب على الشخص الذي يعمل في الصحافة أن يعتبر هذا العمل (كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني، ويتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة) .[2]

2– قيود النظرية السلطوية:

في ضوء هذه النظرية كان ينظر الحاكم لوسائل الإعلام على أنها أمر من الأمور التي لا ينبغي أن يتصرف فيها فرد أو آخرين غيرهم، وهذا من حق أصحاب الخبرة والمعرفة مما جعل السلطة الحاكمة تنتهج بعض الوسائل والأساليب لتجعل الإعلام تحت سيطرتها من بينها:

***قيود التراخيص**: كانت السلطة الحاكمة تقوم بوضع التراخيص لمن يريد أن يباشر عملا إعلاميا واتصاليا من نوع معين، وكانت تمنح هذه التراخيص للأفراد الذين تطمئن لولائهم ويؤيدون سياستها.

***قيود الرقابة**: ظهرت هذه القيود بجانب قيود التراخيص لسد الثغرات التي تعرضت لها القيود السابقة، إذ تقوم الحكومة بتعيين بعض الأشخاص الذين يراجعون كل ما تكتبه وتنشره وسائل الإعلام وما تقوله أيضا، بجانب مراقبة المطابع ودور النشر، حيث ظهرت وظيفة "الرقيب"، إلا أن هذا الأسلوب لم يلق نجاحا ولم يستمر لفترة طويلة مما جعلها تصدر أنواع من القيود الأخرى، ولكن مع زيادة أعداد الصحف أصبح أمر ومهمة الرقيب صعبة فأوجدت السلطة الحاكمة نظام أخر وهو:

***شراء الأقلام والذمم** أو ما يسمى **قيود الأموال السرية**: حيث عمدت الأنظمة السلطوية إلى منح أموال سرية لأصحاب الصحف لشراء ذممهم وضمائرهم، حيث تقوم السلطة بإمداد بعض المؤسسات الإعلامية ببعض المال لضمان ولاءها.

***الضرائب**: والقصد منها إرهاق الصحف ماليا حتى تخفف من نقدها للحكومة أو تتوقف عن الصدور، حيث كان هدف الضريبة تخفيض أرباح الجريدة بدفعها للخروج من سوق النشر والعودة بذلك إلى تمويل ومساعدة السلطة.

***مركزية المعلومات**: حيث جعلت هذه الأنظمة من نفسها المصدر الوحيد والرسمي للحقائق والمعلومات، ولا يحق لوسائل الإعلام أن تنشر شيئا لا يكون مصدره النظام وأجهزته الرسمية أو دون موافقتها على النشر.

ثالثا: نقد النظرية:

مما سبق يتضح أن المنظور السلطوي كان لا يخدم الأفراد بل السلطة بالدرجة الأولى، ويعمل على إرضاء الطبقة المالكة أو الحاكمة، وهذا ما دفع بالأفراد إلى نبذ هذا النظام والثورة ضد رموزه، والذي ترتب عنه ظهور عدة أنظمة حاكمة أخرى.

المحاضرة رقم03: النظرية الشيوعية أو السوفييتية من منظور إعلامي

1- المفهوم:

تقوم النظرية الشيوعية على إفتراض أساسي وهو أن المجتمعات الاشتراكية هي بمثابة طبقات لا طبقية، وبالتالي لا وجود لصراع بين تلك الطبقات، لذلك لا ينبغي أن تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينشأ الخلاف ويشكل خطورة على المجتمع، وتستمد هذه النظرية أفكارها الرئيسية من عدة فلاسفة أمثال "كارل ماركس" و"جورج هيقل" وقد وضع قواعد تطبيقها كل من" جوزيف ستالين" و"فلاديمير أليتش أوليانوف" المعروف بـ "لينين"، حيث أسهما في وضع أفكار الماركسية اللينينية، التي يمكن إيجازها في ان الطبقة العاملة هي التي تمتلك سلطة في أي مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فإنها لابد ان تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها، لهذا يجب ان تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء لهذه الطبقة العاملة وهم في الأساس الحزب الشيوعي.

ولقد حدد "لينين" اختصاصات الصحافة وأهدافها على النحو التالي:

-إن الحزب الشيوعي هو الذي يحق له امتلاك وإدارة وسائل الإعلام من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية.

- يكون حق استخدام وسائل وقنوات الاتصال لأعضاء الحزب الموالين للنظام.
- تخضع وسائل الإعلام للرقابة الصارمة.
- يجب ان تقدم وسائل الإعلام رؤية كاملة للمجتمع والعالم طبقا للمبادئ الشيوعية ووجود قوانين موضوعية تحكم التاريخ، والعمل على زيادة نجاح واستمرارية النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتورية الحزب الشيوعي.

2- دعائم أو مبادئ النظرية الإشتراكية للصحافة:

تقوم النظرية الإشتراكية للإعلام على دعائم أساسية هي:

– ملكية الشعب لوسائل الإتصال والإعلام الجماهيرية.

– ربط مؤسسات ووسائل الإعلام بالمجتمع الإشتراكي ربطاً وثيقاً، وتحديد دور إيجابي يلتزم به جميع العاملين في الميدان الإعلامي.

3– وظائف الصحافة في ظل النظام الشوعي:

– ترتكز هذه النظرية على أن وظائف وسائل الإعلام في المجتمع الشيوعي هي نفسها وظائف الجهاز الحاكم أي دعم بقاء وتوسيع النظام الإشتراكي.

– وسائل الإعلام تعد أداة من أدوات الحكومة وجزءا لا يتجزأ منها، والدولة هي التي تقوم بتشغيلها والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بتوجيهها.

– تفترض النظرية الشيوعية أن الجماهير غير مؤهلة لأن تكون على معرفة بكل ما تقوم به الحكومة، ووسائل الإعلام يجب أن تعمل دائما من أجل الأفضل الذي هو من وجهة نظر الحزب الحاكم هو ما تقوله القيادة ويتفق مع النظرية الشيوعية الماركسية ومن ثم فإن كل ما تقوم به وسائل الإعلام لدعم وإنجاع الشيوعية يعد أخلاقيا في حين أن كل ما تفعله لعرقلة الإنجاز الشيوعي يعد غير أخلاقي.

وبعد إنهيار المنظومة الإشتراكية والإتحاد السوفييتي السابق، وتحول أغلبية دول المنظومة الإشتراكية إلى أنظمة ديمقراطية لها أساليبها السياسية والإعلامية الخاصة بها زالت معها النظرية الشيوعية، وظهرت أنظمة جديدة أثرت بدروها على قطاع الإعلام وإستراتيجية إدارته.

المحاضرة رقم04: النظرية الليبرالية من منظور إعلامي

1– المفهوم:

يعود ظهور النظرية الليبرالية أو الديمقراطية النظرية إلى عصر النهضة الأوروبية وبالتحديد القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، إذ بلور عدد من المفكرين الأوروبيين كثيرا من المبادئ التي تحدت الأفكار السلطوية التي سادت حتى بداية النهضة الأوروبية، وكان من أبرزهم الفيلسوف "جون لوك" صاحب المقولة التي مفادها "أن الشعب هو مصدر السلطات" وفسر هذا القول بأن الشعب يمكنه أن يسحب السلطة متى شعر بأن الحكومة لا تعمل لصالحه، فضلا عن إسهامات المفكر الانجليزي "جون ميرتون" الذي كتب عام 1664 يقول: "إن حرية النشر بأي واسطة، ومن قبل أي

شخص، مهما كان اتجاهه الفكري حق من الحقوق الطبيعية لجميع البشر، ولا نستطيع أن نقلل من حرية النشر بأي شكل وتحت أي عذر".

حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد أسمى من الحكومة ومن الدولة، وأن الدولة هي وسيلة فقط، أو واسطة يمارس من خلالها الفرد نشاطه، وحين تقف الدولة في وجهه عليه محاربة تلك القوة التي تمنع تحقيق أهدافه التي يرغب الوصول إليها، كما ترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حرا في نشر ما يعتقد انه صحيحا عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر.

ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق أكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، كما انه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام؛ أما كيفية إشراف وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة بواسطة المحاكمة.

2- ركائز النظرية الليبرالية من منظور إعلامي:

حدد المفكر الإعلامي السويدي "دينيس ماكويل" العناصر الرئيسية للنظرية الليبرالية للإعلام فيما يلي:

- الملكية الفردية لوسائل الإعلام.
- إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة.
- إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحا لأي شخص أو جماعة من دون الحصول علي رخصة مسبقة من الحكومة، حيث تنادي النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.
- تعتبر النظرية وسائل الإعلام بمثابة وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع من أجل كشف الفساد.
- إن النقد الموجه لأية حكومة أو حزب سياسي أو مسؤول رسمي يجب ألا يكون محلا للعقاب حتى بعد النشر.
- ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحفي.
- عدم وجود أي نوع من القيود على جميع المعلومات ونشرها بالوسائل القانونية.
- يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الصحفية.

– أهداف الإعلام في هذه النظرية الإخبار والترفيه والترويج لبيع السلع وأيضا المشاركة في اكتشاف الحقيقة ومراقبة أنشطة الحكومة.

المحاضرة رقم 05: " تابع للنظرية الليبرالية الإعلامية".

3– وظائف وسائل الإعلام في ظل النظرية الليبرالية:

يقوم النظام الإعلامي الليبرالي على عدة مبادئ وظيفية نذكر منها:

- العمل على إمداد الفرد بكل المعلومات من منطلق حق المواطن في المعرفة الذي هو حق طبيعي، ولكي يمارس هذا الحق لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تأتي من خارجها.
- إن احتكار المعرفة في وسيلة إعلام واحدة أو في عدة وسائل ذات اتجاه واحد يؤدي بالضرورة إلى تحريف الحقائق وتشويشها، في حين أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد وسائل الإعلام ذات الاتجاهات المتباينة كفيل بالكشف عن أي تحريف أو تلوين للحقائق.
- لأي مواطن أو جماعة الحق في إصدار ما تشاء من وسائل الإعلام ما دامت قادرة على ذلك، دون الحاجة لربط هذا الحق بتصريح من السلطة الحاكمة.
- حق المواطن في التعبير عن رأيه عن طريق إصدار وسائل الإعلام أو العمل فيها لا يتحقق إذا فرض على هذه الوسائل أي لون من ألوان الرقابة وأن أي تجاوز تقع فيه وسائل الإعلام هو من شأن القضاء وحده.
- تلعب وسائل الإعلام دور الرقيب على أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع من أجل كشف الفساد.

4– نقد النظرية:

لقد تعرضت نظرية الحرية للكثير من الانتقادات بسبب مبالغتها في إستغلال الحرية والملكية الخاصة لوسائل الإعلام، فبالرغم من أن الفلسفة الليبرالية الإعلامية كانت مبنية على حق كل فرد في الحصول على المعلومة من مصدرها بحرية، وحقه في توصيل آرائه إلى الآخرين إيمانا بأن النظام الإعلامي الليبرالي يمثل سوق حرة للأفكار، غير وسائل الإعلام أصبحت تحت شعار الحرية تُعرض الأخلاق العامة للخطر، وتقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر، وتبالغ في الأمور التافهة

من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما أن الإعلام اصبح يحقق أهداف الأشخاص الذين يملكون وسائل الإعلام على حساب مصالح المجتمع، وذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية ، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية، وهنا يجب ان ندرك ان الحرية مطلوبة لكن شريطة ان تكون في إطار الذوق العام، فالحرية المطلقة تعني الفوضى وهذا يسيء إلى المجتمع.

فعلى الرغم من كل هذه الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية إلا أنها –أي الحرية– تبقى مطلب وشرط أساسي في الممارسة الإعلامية، وهذا طبعا دون تجاوز ما تسمح به حدود وأعراف المجتمعات كل على حدى، أي الأخذ بمبدأ حرية الفرد تنتهي عند بداية حرية الآخرين، أو بمعنى آخر فحرية الإعلام يجب أن تخضع إلى قوانين تؤطرها حتى لا تخرج عن معناها الحقيقي وتصبح فوضى إعلامية واجتماعية، وقد نتجت عن هذه الإنتقادات ظهور أفكار جديدة عقب الحرب العالمية الثانية شخصتها أساسا نظرية "المسؤولية الإجتماعية".

المحاضرة رقم06: نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام

1– مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية من منظور إعلامي:

نتيجة الإنتقادات التي وجهت لأفكار النظرية الليبرالية ظهر إتجاه جديد ينادي اصحابه إلى إعادة صياغة الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية الحرية، للمحافظة على ما تبقى من قيم وأعراف في المجتمع الغربي، فظهر ما يسمى بنظرية "المسؤولية الاجتماعية".

وتعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع."

واستهدفت النظرية وضع ضوابط أخلاقية للصحافة لأجل التوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية، ويرى أصحاب هذه النظرية ان (الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت"، ومن هنا يجب ان تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة.

وتؤكد النظرية على وجوب ان تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما ان للجمهور العام الحق في ان يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وان التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن ان يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة؛ أضف إلى ذلك ان الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب ان يكونوا مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية(.

وتهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، كما تهدف هذه النظرية إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى، واستنادا لذلك يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الاقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص ان يمتلكوا وسائل الإعلام في ظل هذه النظريات ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.

2- مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام:

يلخص دنيس ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الجوانب التالية:

- إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل أو تنفذ إلتزامات معينة تجاه المجتمع.
- يمكن تنفيذ هذه الإلتزامات من خلال الإلتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.
- لتنفيذ هذه الإلتزامات يجب أن تنظم وسائل الإعلام نفسها بشكل ذاتي.
- إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى نشر الجريمة والعنف والفوضى أو توجيه أية إهانات نحو جماعات الأقلية في المجتمع.
-إن وسائل الإعلام يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الأراء وتلتزم بحق الرد.
- حيادية وسائل الإعلام تجاه الحكومات والقضايا الخلافية على مستوى المجتمع.
-الحفاظ على النظام السياسي القائم.

3- وظائف وسائل الإعلام من منظرو المسؤولية الإجتماعية للإعلام:

وفقا لنظرية المسؤولية الاجتماعية فإن وسائل الإعلام مطالبة بأداء الوظائف التالية:

- تقديم الحقائق كاملة حول الواقعة وعرض الجوانب المختلفة لكل موضوع.
- تقدم وسائل الاعلام صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

-ان تقدم وسائل الاعلام اهداف المجتمع وقيمه.

-ان تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد.

- إلتزام الدقة والصدق في تقديم المعلومات حول الأحداث.

- الفصل بين الوقائع والأراء حتى لا يخلط الخبر بالرأي ويصبح خبرا موجها.

وهكذا يمكننا القول أن رواد نظرية المسؤولية الاجتماعية يرون أن الأخبار يجب أن تقدم الجديد والمفيد، وأن تكون في الوقت ذاته مشوقة ومسلية، أي لا تعتمد على إثارة غرائز القراء بقدر ما تثير وتشبع عقولهم، فهي تسد حاجات القارئ ولا تهمل البحث عن الحقيقة وتحاول توصيلها إليه وتدفه إلى السعي وراءها (أي الحقيقة).

وبذلك فقد خلص أصحاب هذه النظرية الخبر من سلبياته بإعطائه جانب من الإثارة وظيفة إجتماعية هي حمله لرسالة الإبلاغ عن المعلومات الجديدة عما يجري من أحداث، وهو ما ساهم في القضاء على الصحافة الصفراء التي تعرف على أنها ذلك النوع من الصحافة التي تهتم بمعالجة أخبار الإثارة كالجنس والفضائح، وأخبار المشاهير وكشف أسرارهم الشخصية...إلخ.

المحاضرة رقم07: تابع للنظرية المسؤولية الإجتماعية.

4- نقد النظرية:

بالرغم من أن نظرية المسؤولية الاجتماعية إبتعدت عن الإنفرادية بإتجاه المسؤولية الاجتماعية للإعلام، إلا أنه وعلى إعتبار أن وسائل الإعلام هي بمثابة مشاريع تجارية تحتاج إلى مصادر تمويلية فإن تمسكها بالموضوعية والدقة في تقديم المعلومات وعرض الجوانب المختلفة لكل موضوع من دون مراعاة قوى الضغط السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية قد يؤدي إلى إفلاسها وتوقفها عن الصدور، لذلك يلاحظ أنه نادرا ما يحصل الجمهور من وسائل الإعلام على تفسيرات معمقة عن الأحداث تحت ضغط ثوابت ودواعي (مبررات) الحفاظ على النظام العام.

بذلك فإن هناك توجه غير مباشر نحو تطبيقات المفهوم السلطوي في التعامل مع الأخبار والموضوعات وبالذات التي تخص شؤون الدولة والأحزاب التي تعمل في ظلها وسائل الإعلام، فإنتماءات وسائل الإعلام للجهات الممولة لها ضريبتها تنعكس في التخلي عن الموضوعية في تغطية أو حجب الأخبار والموضوعات التي تمس الجهات الممولة لها هذا من جهة.

من جهة أخرى نجد أن هناك تركيز على "عنصر الإثارة" في تناول الأخبار ومعالجتها، وهذا العنصر هو أحد المبادئ التي نادى بها رواد النظرية الليبرالية الإعلامية من خلال إعتماد الإستمالة العاطفية والإيحاء في صياغة الأخبار والإبتعاد عن الموضوعية ولذلك نسجل إهتماما قليلا بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية من قبل وسائل الإعلام.

ضف إلى ذلك فإنه من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام أن هناك من يعتبرها إنتقاصا من حرية الصحافة وقد رأى فيها بعض النقاد أن هذه النظرية تشكل حلا حكوميا في عمل الصحافة.

5- مقارنة بين الأنظمة الإعلامية[1]:

أوجه المقارنة	النظرية السلطوية	النظرية الشيوعية	النظرية الليبرالية	المسؤولية الإجتماعية
الهدف الرئيسي	دعم ومساندة سياسات الحكومة التي تتولى السلطة وخدمتها	المساهمة في نجاح واستمرار النظام الشيوعي والترويج لأفكاره.	-الترفيه والترويج. - مساعدة الجماهير على اكتشاف الحقيقة. -الرقابة على الحكومة.	-تحقيق وظائف الإعلام والترفيه والترويج الاقتصادي، بهدف اقامة حوار حر داخل المجتمع. الالتزام بقيم المجتمع وخدمته.
ملكية وسائل الإعلام	الدولة: حيث يمنح حق إستخدام وسائل الإعلام كل من يحصل على امتياز ملكي أو تصريح.	الدولة: أي الموالون من أعضاء الحزب الشيوعي	خاصة: أي شخص لديه الامكانات الاقتصادية لذلك	خاصة: أي شخص لدية ما يقول عبر وسائل الإعلام
أساليب السيطرة على الإعلام	التراخيص، الضرائب، القيود السرية، مركزية المعلومات.	السيطرة الاقتصادية والسياسة من جانب الحكومة	من خلال السوق الحر للأفكار ومن خلال المحاكم المؤسسات الممولة لوسائل الإعلام؟	من خلال رأي المجتمع وإقبال الجمهور وأخلاقيات العمل الإعلامي
صورة الإعلام	أداة لتفعيل السياسات الحكومية، والناطق باسمها.	أداة من أدوات الحكم الشيوعي وذراع من أذرع السلطة.	الإعلام أداة للرقابة على الحكومة، وتحقيق حاجات المجتمع وأفراده الإعلامية	الإعلام يجب أن يلتزم بمسؤوليات اجتماعية، وإذا لم يقم بذلك فان الدولة يجب ان تتدخل للتحقق من قيامها بذلك.

[1]: بوعزيز بوبكر، محاضرات في مقياس مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس شعبة علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، السنة الجامعية: 2017-2018، ص ص108-109.

✓ **قائمة ببعض المراجع:**

❖ **باللغة العربية:**

-زهير احدادن ، مدخل لعلوم الاعلام والاتصال ،الجزائر، موجود في عدة طبعات.

-بوسكين إدريس، الإعلام والاتصال في العالم (الهند والصين نموذجا)، الجزائر، دار هومه. 2012.

– دايسون، بيتر وآخرون، الأنترنيت، ترجمة مركز التعريب والترجمة، لبنان، الدار العربية للعلوم، 1998.

– راسم محمد الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

– محمد الطنوبي، نظريات الاتصال، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001.

– انشراح الشال، مدخل الى علم الاجتماع الاعلامي، القاهرة: دار الفكر العربي ،2001.

– فضيل دليو، الاتصال، مفاهيمه، نظرياته ووسائله، القاهرة: دار لفجر للنشر والتوزيع، 2003.

– فضيل دليو، تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، دار الخلدونية، الجزائر، ط4، 2014.

– ايدوين ايميري واخرون، الاتصال الجماهيري، ترجمة: ابراهيم سلامة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

-عبد االله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا الاتصال والاعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

– هالة منصور، الاتصال الفعال مفاهيمه وأساليبه وممارساته، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000.

-بوعزيز بوبكر، محاضرات في مقياس مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس شعبة علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، السنة الجامعية: 2017-2018.

– ليلى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، جامعة القاهرة، 2005.

❖ **باللغة الأجنبية:**

-Yves-François le coodic, la science de l'information, 3é ed, paris : p.u.f, 2006

-Judith lazar, la science de la communication, 2é ed paris : P.U.F, 1996.

-Aloin laramée & Bernard vallée, la recherche en communication, éléments de méthodologie, Québec : P.U.Q, 1991.

-Philippe Bretion & serge pronle, l'explosion de la communication, Alger : CASBAH, 2000.

-Yves winkin, Anthropologie de la communication ; de la theorie au terrion, France :seuil ,2001.

- ALBERT, P., Leteinturier, Ch. (1999): Les médias dans le monde, Paris, ellipses.

- BERTRAND, C-J. (1995): Médias: Introduction a la presse, la radio et la télévision, Paris, Ellipses.

- Heuvel, Jon Vanden y Dennis, Everette E. (1995): Changing Patterns. Latin America's Vital Media, A

Report of The Freedom Forum Media Studies Center, Columbia Univ., New York.

- LAMIZET, Bernard: Histoire des médias audiovisuels, Paris, ellipses, 1999

- VASSEUR, F. (1993): Les Médias du futur, Paris, PUF, 2 Ed..

❖ **المواقع الإلكترونية:**

-http://sabirbaban.0catch.com/Theories.htm.

-https://www.startimes.com/?t=26686888.

-https://www.politics-dz.com

-https://sotor.com/

-https://www.annabaa.org/arabic/studies/13799

-https://www.annajah.net/

-https://m.annabaa.org/arabic/studies/18332